



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

يستطيع مجلس النواب إقرار ما يشاء من قوانين، لكنه لا يستطيع إرغام اللبنانيين على القبول بها، نقول هذا على خلفية القانون الذي أقره النواب يوم الثلاثاء الماضي، ومنحوا بموجبه اللاجئين الفلسطينيين حق العمل والإفادة من تعويضات نهاية الخدمة والضمان الاجتماعي.

كان اللبنانيون يأملون من نوابهم الكرام أن ينكّوا على الإهتمام بحاجاتهم الملحة، ومعالجة همومهم اليومية الضاغطة من معيشية واقتصادية واجتماعية وأمنية وغيرها، قبل الإنصراف إلى معالجة هموم الآخرين: أولاً، لأن أهل البيت أولى بالمعروف، ثانياً، لأن خطر التوطين ما زال جائحاً على صدرهم، ثالثاً، لأن جراحهم لم تندمل بعد جراء الحرب الفدراة التي شنتها هؤلاء اللاجئون عليهم، وما زالت آثارها المدمرة تلاحقهم إلى اليوم.

وكانوا ينتظرون من النواب أن لا يقرّوا هذا القانون إلا بشروط، أقلها إرغام الفلسطينيين على تسليم أسلحتهم إلى السلطة اللبنانية عملاً بمقررات المؤتمر الوطني، وتفكيك شبكاتهم الإرهابية المنتشرة كالسرطان في مربعاتهم المستقلة، قبل منحهم "حقوقهم المدنية"، خصوصاً وأن هذه الأسلحة غير معدّة للإستعمال الخارجي بقدر ما هي معدّة للإستعمال الداخلي بحسب خبرة اللبنانيين بهم، والدليل على صحة هذا القول هو إصرارهم على اقتناء السلاح الخفي والمتوسط والتثبيت وتكتيشه على أرض لبنان فقط، وليس على أرض بلد آخر.

ومن سلبيات هذا القانون أيضاً أنه سيساهم في ارتفاع نسبة البطالة، وتقليل فرص العمل أمام الشباب اللبناني وتشجيعهم على المزيد من الهجرة، بينما بالمقابل سيُفتح المجال أمام العمالة الفلسطينية الرخيصة نسبياً، وبالتالي سيشجّع الشباب الفلسطيني على البقاء في لبنان.

اما كلام بعض النواب على اعطاء الفلسطينيين حق التملك فهو خطير للغاية، وخطوة متقدمة نحو التوطين، وأكثر ما يقلق اللبنانيين ان تكون عملية التوطين قد بدأت تأخذ طريقها إلى التنفيذ على الأرض، وان يصبح بقاء الفلسطينيين مع مرور الزمن أمراً واقعاً لا مفرّ منه في بلد يكاد يختنق من الكثافة السكانية على رقعة الجغرافية الضيقة، ما يعني حتماً زوال الكيان اللبناني، لا سمح الله.

بقي ان نلفت نظر سياسيي هذا البلد المنكوب بهم، وقبل فوات الأوان، ان التغني بشعار رفض التوطين لا يكفي إذا لم يقترن بخطوة عمل جدية وواضحة المعالم يجري تنفيذها على مراحل ووفق جدول زمني محدّد، تعمل على ترحيل اللاجئين إلى الدول القادرة على استيعابهم باعتبار ان مشكلتهم ليست مسؤولية لبنان بل مسؤولية دولية بامتياز، وإلا سيبقى هذا الشعار فارغاً من مضمونه، ووسيلة لترقييد اللبنانيين والتحايل عليهم كما دائماً.

لبنان  
أبو أرز

.٢٠١٠ آب في